الجامعات ودورها البحثي في خدمة المجتمع

إعـــداد

الدكتور/ محمد سعيد الغامدي

أستاذ مشارك قسم علم الاجتماع – كلية الآداب والعلوم الإنسانية

المملكة العربية السعودية

مقدمة:

البحث العلمي خليط من الخبرة، والتفكير العلمي، وينبغي أن نعتبره أنجح طريقة لاكتشاف الحقيقة ويقع غالباً على عاتق مراكز البحوث العلمية والجامعات مسألة إجراء البحوث العلمية.

وتعتبر الجامعات مركزا للمعرفة والعلم وتعمل على تحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف العلمية وفقا للسياسات التعليمية المتبعة، وتقوم هذة الجامعات بأدوار مختلفة تلبية لاحتياجات المجتمع بتخريج متخصصين مؤهلين يسهمون في تقدم المجتمع وتطوره في المجالات المختلفة . كما ان الاسهام وبفاعلية ايجابية في الاستشارات لمرافق المجتمع الخاصة والعامة والتي يضطلع بها أصحاب الفكر والرأي من أعضاء هيئة التدريس بهذة الجامعات من شأنها أن تعزز القدرة في مواجهة وتذليل الكثير من الصعاب التي تعترض تنمية المجتمع، وفى ضوء ماتشهدة المجتمعات العربية الخليجية على وجه الخصوص من تغيرات هائلة اثرت على الافراد والجماعات مما يتطلب اجراء دراسات اجتماعية متخصصة لمعرفة الآثار المترتبة على تلك التغيرات ومحاولة وضع هذة الاقتراحات التي من شأنها ان تخفف من وطأة الاثار السلبية على مجتمعاتنا . وبالتالى فأنى ارى ان يخرج دور الجامعات في المجتمعات العربية من نطاقة المعروف والتقليدي والمحصور في استقبال وتخريج مجموعات من الطلاب والطالبات والانكفاء على الابحاث الخاصة المقدمة من اعضاء هيئة التدريس من اجل الترقيات العلمية فحسب الى دور مهم في المشاركة الفعالة في البرامج والخطط التنموية في المجتمع، وذلك من خلال القيام بدراسات وابحاث متخصصة وينبني عليها استراتيجيات وخطط تنموية، ولا يمكن عمل هذة الأبحاث بشكل انفرادي وانما لابد من تداخل وتكامل التخصصات مع بعضها البعض باعتبار ان كثير من أقسام كليات الجامعة مرتبطة ببعضها مع بعض وتحتاج إلى بعضها في دراسة الظواهر المجتمعة بصفة عامة .

ان للبحث العلمي والتطور التقني بما يصل اليه من نتائج أهمية كبري للدول النامية وشبه النامية وحتي المتقدمة نظرا للاستفادة من تلك النتائج لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والتعليمية.

ومن منطلق اهتمام المؤتمر الوطني للبحث العلمى والتطوير التقني بدعم وتطوير الانشطة الاقتصادية والمجالات التي تؤدي الى تحسين أداء المؤسسات الوسيطة والجهات الداعمة (القطاع الخاص) ورفع مساهمته في النشاط الاقتصادي بما يكفل المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وهـذه الـورقة تهـدف الى القاء الضوء على البحث العلمي ودوره في تحقيق التنمية الاقتـصادية والاجتماعية والتعرف على دور الغرف التجارية والمؤسسات الوسيطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودور القطاع الخاص في دعم وتطوير البحث العلمي في صوره المختلفة وذلك من واقع ما يجري في جامعة الملك عبدالعزيز.

ولتحقـيق هـذا الهـدف تناولت هذة الورقة البحثية بتركيز المحور الاول من المحاور الخمسة التالية التي تؤدي الى التنمية الشاملة والتى سوف يشار اليها ضمنيا:

1- البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- دور المؤسسات الوسيطة والجهات الداعمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- دور القطاع الخاص في دعم وتطوير البحث العلمي بصوره المختلفة.

4- إنجازات جامعة الملك عبد العزيز في رعاية ودعم البحث العلمي.

5- العقـبات التـي تعوق دور تفعيل المؤسسات الوسيطة والجهات الداعمة الداعمة في تطوير البحث العلمي بالجامعات.

البحث العلمي والتعليم العالى ودورة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

الـبحث العلمـي في التعليم العالى دورا اساسيا في تقدم المجتمعات في شتي المجالات، والبحث العلمي اداة عصرية لها قواعد واسس ومناهج ومراحل ومتطلبات مادية وبشرية ينبغي توفرها حتي يحقق نتائج عملية ويسهم في تنمية المجتمع وتطويرة.

واذا استطعنا توجية البحث العلمي عبر مناهج البحث العلمي التوجيه السليم وتوافرت له المقومات المادية والبشرية والتنظيمية اللازمة . كان الطريق أكثر أمنا لتحقيق مانصبو اليه من زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي .

فـاذا طبقـنا المنهج العلمي عبر الجهات والكليات المتخصصة بالجامعات في مجالات الـصناعة والزراعة و التجارة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية استطعنا حل أمور كثيرة منها(محمد الحضري،1991)(تمير تركماني 2006):

1- مشاكل الإنتاج.

2- تجويد نوعية المنتجات .

3- خفض الفاقد من عملية الإنتاج.

4- ابتكار تقنيات ونظم انتاجية تساعد على استخدام مواد أكثر وفرة وأقل تكلفة .

5- ترشيد وتحسين عمليات التوزيع والتصدير والتجارة عموما.

أن للبحث العلمي دورا مهما في عملية نقل وابتكار وتطوير التكنولوجيا بما يتواءم مع ظروف البلدان والشعوب وقيمها حتى يتحقق الهدف المطلوب منها.

لذلك اصبح التطور التكنولوجي هو المعيار الفارق بين التقدم ومستوياته والتخلف ومراحله في عصرنا الحالي.

ان علينا ان نولى اهتماما للبحث العلمي والتطور التقني، وبناء قاعدة ومؤسات للعلوم تكون قادرة على الابداع والابتكار بمشاركة رجال الاعمال والغرف التجارية والمؤسسات الاهلية والجهات الداعمة في عملية التنمية.

من هنا يجب علينا ان نضع خطة وسياسة تؤدي الى تطور التقنية وتعزيز انشطة البحث العلمي واتخاذ السياسات اللازمة لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي منها:

- أعداد خط لتفعيل دور البحث العلمي والتطوير التقني وتوظيف التقنيات لخدمة العلم ودعم التنمية الاقتصادية.
- بذل المزيد من الجهود لتطوير التقنية وتوطينها وترشيد استغلال الموارد الاقتصادية.
- دعم وتشجيع الابتكار والابداع بدعم البحوث العلمية والتقنية من الجهات ذات العلاقة.
- توفير قواعد بيانات في القطاع الخاص وربطها بمركز البحوث والأقسام المتخصصة بالجامعات للتعرف على حاجات السوق.
- احداث تكامل بين الجهات المنتجة والجهات الباحثة والراصدة للمعلومات.

ويساهم القطاع الخاص والمؤسسات الوسيطة والداعمة في توجية خطط التنمية المتعاقبة لدورها الفعال في استغلال الموارد الاقتصادية المحلية وانهائها بهدف زيادة وتنوع مصادر الدخل الوطني وتوسيع القاعدة الاقتصادية والصناعية ونمو الناتج المحلي والاجمالي (Zickar,2004).

ولذا كان على الجهات المسؤولة في التعليم العالى وخاصة الجامعات تعزيز التوجه نحو القطاع الخاص والمؤسسات الوسيطة والداعمة مما يؤدي الى توسيع قاعدة الاقتصاد ولعب دور هام في عملية التنمية لذا يجب علينا:

تحديث أهداف وأسس استراتيجية التوجة العلمي للحكومة ممثلة في التعليم العالى نحو الاستفادة من جهات ذات علاقة مثل الغرف التجارية والصناعية ومنح الجهات الوسيطة والداعمة للقطاع الخاص المزيد من الأدوار، في ممارسة الانشطة الاقتصادية سواء في مجال

الـــتمويل او فـــي انحاء المراكز البحثية والحاضنات Incubator وجميع الجهات الوسيطة التي تدعم عملية البحث العلمي والتطوير التقني

وفـــى ضوء ماسبق من دور البحث العلمي والتطور التقني في التنمية المجتمعية ودور المؤسسات الوسيطة والغرف التجارية والصناعية ورجال الاعمال.

نقترح مايلي:

1- اعـــداد واســـتحداث شبكات معلوماتية متكاملة لتبادل المعلومات ونتائج البحوث العلمية بين الجامعات ورجال الاعمال والغرف التجارية الصناعية والجهات الوسيطة.

2- أن تقـــوم المنشات الصناعية المتشابهة في مجال صناعي أو تجاري واحد بأبحاث مشتركة لتتوزع الكلفة على البحث العلمي بالجامعات.

3- تخصيص جزء من ارباح الشركات والهيئات ورجال الاعمال للانفاق على البحث العلمي.

4- الاهتمام بالعنصر البشري ورفع كفاءتة في مجال اعداد البحوث العلمية والدراسات المقارنة.

5- طـــرح القـــضايا البحثية التي تهم الباحثين ورجال الأعمال والمؤسسات في ندوات ولقاءات مقننة .

6- احاطـــة رجـــال الاعمـــال بالفـــرص الاســـتثمارية من خلال الجامعات والغرف التجارية والصناعية.

7- تركيز الاعلام على نتائج البحوث العلمية وادوار الجامعات والجهات ذات العلاقة فيها.

دور مؤسسات القطاع الخاص في دعم وتطوير البحث العلمي والتطوير التقني :

يعتبـــر دعـــم وتطوير البحث العلمي احد اهم الركائز التي تدفع عجلة التقدم والنمو في جمـــيع القطاعات وتحقيق أهداف التنمية، وتلعب المؤسسات الوسيطة والجهات الداعمة والقطاع الخـــاص التـــي تـــوجه عبـــر الجامعات دورا بارزا في تحقيق هذة الاهداف، من خلال دعمها المتواصـــل للـــبحث العلمـــى في شتى المجالات، مما يساعد على اتخاذ القرارات السليمة تحت رعاية مظلة التعليم العالى ويكون الدعم عن طريق توجية الجامعات للغرف التجارية والصناعية ومجالسها باعتبارها الجهات المؤسسية بحيث يصبح للغرف دعم وتفعيل انشطة واساليب البحث العلمي في كافة المجالات مثل:

- بـــناء تواصـــل مع المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية بمساعدة الجامعات بهدف بلورة التوجهات لتطوير عمل القطاع الخاص.

- متابعة أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السوق واستخلاص النتائج التي تساعد على رفع كفاءتها الإنتاجية والتسويقية.
- الاعتماد على شبكات المعلوماتية والاحصاءات المتكاملة بالتعاون مع الجامعات عن حاجة السوق من البحوث الجديدة .
- الاعتماد على تطبيق الاستبيانات البحثية التي تعدها الأقسام والكليات المتخصصة بالجامعات لتكشف متطلب واحتياجات سوق القطاع الخاص .
- التعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة للدراسة والبحث فيها.
- الاعتماد على مراكز البحوث العلمية ومؤسسات التعليم العالي في اخذ المشورة والرأي في مختلف المسائل الاقتصادية والمسائل الاجتماعية والتجارية والمالية والتنظيمية وحتى الإعلامية في إطار القيم الإسلامية .
- طرح القضايا الشائكة البحثية المحلية والعالمية التي تهم الباحثين ورجال الاعمال من خلال اللقاءات المقننة والندوات والمؤتمرات لاثراء العملية البحثية.
- جذب المستثمرين من كافة المؤسسات الوسيطة والداعمة بهدف تطوير القطاعات الفاعلة بالدولة.
- تعميم نتائج الأبحاث التي صدرت عن الجامعات والتعليم العالي عموما على القطاع الخاص .
- على الجهات الوسيطة والداعمة والقطاع الخاص تولي البحوث التطبيقة واعمال التطوير والسعي الى ترجمة هذة البحوث الى واقع .
- بحث افكار خاصة بانشاء مراكز او مجمعات مستقلة للبحث والتطوير مرتبطة بالجامعات.
- توقيع اتفاقيات للتعاون العلمي بين الغرف التجارية والاقتصادية والجامعات تدعم البحث العلمي.

وللمزيد من إلقاء الضوء على دعم دور الغرف التجارية والمؤسسات الوسيطة والداعمة للبحث العلمى والتطوير التقني من المفيد الاشارة الى الاشكال المتعددة لبعض المبادرات التي تمت بخصوص بناء القدرات العلمية والتكنولوجية في المجتمع السعودي والتي ظهرت خلال السنوات الماضية وتفيد في التنمية المجتمعية المبنية على أسس البحث العلمى:

1- مراكز التميز.

2- الحاضنات التكنولوجية.

3- الكراسى العلمية.

المشروعات صغيرة تعتمد على افكار علمية ونتائج البحوث العلمية ان نوضح ماذا فقد انشأت في المجتمع مجموعة من الاحتضان الحاضنات التكنولوجية Technology Incubator.

إنهـــا المكان الذي يقوم بتقديم خدمات وخبرات وتجهيزات وتسهيلات للراغبين بتأسيس منـــشأت صغيرة تحت اشرف فني واداري من قبل أصحاب الخيرة والاختصاص ومن المناسب جدا ان تكون تحت رعاية الغرف التجارية ومتابعة الجامعات .

الشرائح المستفيدة من الحاضنات هي:

1- حاملو أفكار مشاريع تقنية المعلومات والاتصالات.

2- خريجو الجامعات ذوي الاختصاصات المناسبة.

3- أصحاب المشاريع والأفكار .

وتتمثل الغاية من انشاء حاضنات في الجامعات هى:

تبنى المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج في المعمل أو توقـــع، الـــى الانتاج المستمر من خلال توفير الخدمات والدعم والمساعدة العلمية للمبتكرين في ســـبيل الحصول على المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في اقتصاد السوق والانتاجية ومن ثم نمو المجتمع في ضوء:

1- احتضان الأفكار المبدعة والمتميزة للشباب من الجنسين.

2- المساهمة في توفير الفرص المستمرة للتطور الذاتي.

3- التأهيل المستمر في مجال تقنية المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات.

4- الاستفادة الفعالة من الموارد البشرية الخلاقة.

5- توفير فرص عمل للشباب من الجنسين.

6- المساعدة في تسويق المخرجات العلمية والتقنية المبتكرة.

7- تنمـــية الطاقـــات المبدعة بتقديم المحاضرات والندوات والدورات والبرامج والافكار العلمية والدعم الفني والاستشاري.

ولكـــن من اين نقطة البدء ...ان هناك اهمية كبيرة بإطلاق حملة إعلامية....عند البدء وتهـــدف الحملـــة الـــى تقـــديم مفاهيم البحث العلمي للمجتمع والتوعية بأهمية استخدام البحث

والتقـــصي في حياتنا اليومية المعتادة مع التركيز على تدريس وتطبيق مفاهيم البحث العلمى في المدارس كما في الجامعات.

وتـــنطلق الحملة من الأهمية الكبيرة التي توليها المملكة العربية السعودية لتبنى أساليب الـــبحث العلمـــي في مدارسنا ضمانا للوصول الى الرفاهية المنشودة في ظل التنمية المستدامة للمواطن، في الوقت الذى اصبح فية البحث العلمى ركنا اساسيا من اركان المعرفة الانسانية في ميادينها كافة، كما يعد السمة المميزة للدول المتقدمة.

وتتعاظم أهمية البحث العلمي كمحرك للنظام العالمي الجديد ودعامة أساسية للتطور في هذا العصر المعلوماتى الذى يتحقق فية النجاح لمن يمتلك المعرفة والتقنية.

وتهدف الحملة الإعلامية لتشجيع البحث العلمي وتطويره، كما تستهدف تثقيف المجتمع وتوعيـــته بأهمـــية مفهوم البحث في المجال التعليمي والاقتصادي والاجتماعي والتجاري حيث لايقتـــصر تعليم طلابنا اكتساب المهارات الأساسية في القراءة والكتابة، بل تتجاوز ذلك تأسيس مهـــاراتهم فـــي التفكير الناقد واستعمال منهج البحث لحل المشكلات، والحصول على الاجابات وهـــذه المهارات، أساسية لتأهيل الطلاب كي يصبحوا مواطنين ناجحين فعالين في القرن الواحد والعشرين.

وتأتي الحملة مواكبة للتوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة والنمو المجتمعي المبني على المعلوماتية والتفكير العلمي.

وحتى يكون دور البحوث العلمية في الجامعات ومراكز البحث فعالاً في برامج وخطط التنمية لابد من الاهتام بعدد من النقاط (ميثاء الشامسي 2004)(Zickar, 2004).

1- رصد الواقع العلمي واستخدام الأساليب العلمية في معالجة مشكلات العلم والمعلومات واتخاذ القرارات المناسبة.

2- الحـــرص علـــى زيـــادة الوعي الاجتماعي بأهمية البحث العلمي ودورة في تحسين العلمية التنموية في المجتمع.

3- ضرورة الكشف عن الجديد في الميادين العلمية وتطبيقه.

4- العمـــل علـــى تحـــديث المـــنهج من المدارس الى الجامعات بكل عناصرة تطويرا مستمرا لمواجهة متطلبات العصر وحتي يكون قادرا على مواجهة التحديات المستقبلية.

5- اقامـــة قنوات من التواصل والاتصال لحوار بين الجامعات ومراكز البحث العلمي ومراكز اتخاذ القرار يمكن تسميته بحوار السياسات العلمية Scientific Policy Dialogue.

6- اعتماد إستراتيجية الاعتماد على شبكات الاتصال كوسيلة لنشر البحوث والمعلومات وتقليص الهوة والتفاوت بين ثقافة المنهج للبحث والمستخدم له: تعني هذه الإستراتيجية بالاستفادة من الجهـود الدولية المبذولة بإنشاء شبكات اتصال لربط الباحثين العلمين عبر القارات، ولربط الباحثين مع صناع السياسة ومع المنظمات والوكالات الدولية للتنمية.

7- الاهـتمام بالـباحث باعتباره وسيطا معرفيا، ونقصد بذلك أن يتم تدريب بعض الباحثين في مراكـز البحوث العلمية والجامعات على مهارات تسويق المعرفة البحثية ليصبحوا وسطاء للمعـرفة أو مـا يـسميه Mccinn بسماسرة المعرفة Knoedlge Orokoes ويقصد بهم الأشـخاص الـذين يمكنهم بفضل تدريبهم وخبراتهم الربط بين عالم البحث والتحليل وعالم الـسياسة والتطبـيق وباسـتطاعتهم أن يقدموا التوصيات التي تتصل بالسياسات، ومن هنا تـضمن مراكز البحوث والجامعات مكاناً لها في غرف التجارة والصناعة وغرف صناعة السياسات، وتؤثر في القرار ولا تصنعه وتشكل السياسة العلمية والتعليمية.

إنجازات جامعة الملك عبد العزيز في رعاية ودعم البحث العلمي:

تعتبـر جامعـة الملك عبد العزيز من الجامعات الرائدة في مجال دعم الأبحاث العلمية، فبالـرغم مـن عدم توفر ثقافة البحث العلمي بما يكفي لتذليل العقباتن إلا انها وبجهود منسوبيها وإدارة طموحة قد نجحت في استقطاب الرعاية والدعم من أصحاب رؤوس الأموال للإنفاق على الكراسـي العلمـية والمشاريع البحثية، كما ساهمت في نشر ثقافة الوقف العلمي مستهدفة إحياء القـيم الدينية الحاثة على العلم والمعرفة والموجهة لإعمار الأرض والتعاون على البر ومن اهم إنجازاتها في هذا المجال: معهد البحوث والاستشارات

يتمثل الهدف الاستراتيجي للمعهد في الآتي: {أن يكون أحد الخيارات الأساسية للقطاعين العام والخاص في مجال تقديم الخدمات البحثية والاستشارية خليجياً وعربياً}.

تـم إنشاء معهد البحوث والاستشارات في عام 1418هـ (1997م) ليعمل كبيت خبرة استـشاري وطنـي يقدم خدماته للقطاعين العام والخاص على اسس تعاقدية حيث يوفر خدمات متنوعة في الاستشارات والبحوث والإشراف التعليمي والكراسي العلمية، ويدير نشاطه بمرونة تتوافق مع احتياجات القطاع الخاص ويرتبط غدارياض بوكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، كما يشرف عليه مجلس إدارة يرأسه عميد معهد البحوث والاستشارات.

يتميـز معهد البحوث والاستشارات بقاعدة عريضة من كوادر جامعة الملك غبدالعزيز العلمـية، تـضم حوالـي 2000 خبير بدرجة الدكتوراه مؤهلون من أرقى الجامعات الأمريكية

والأوربـــية ومتخصـــصون فـــي مخـــتلف المجالات. وتشتمل على مساعدي الباحثين والفنيين المتخصصين وطلاب الدراسات العليا.

ومن أهم الخدمات التي يقدمها المعهد:

- الكراسي العلمية.
- الاستشارات المتخصصة.
- البحوث والدراسات التعاقدية.
- الإشراف العلمي والأكاديمي.

ويعـــتمد المعهد في تقديم خدماته على البنية الأساسية لجامعة الملك عبدالعزيز بكلياتها المخـــتلفة، وأقـــسامها العلمـــية التي تزيد على المائة، ومراكز أبحاثها المتخصصة، ومختبراتها المزودة بأجهزة علمية حديثة، ومكتباتها المرتبطة بقواعد معلومات عالمية، وأنظمتها المعلوماتية المرتكزة على قاعدة متقدمة من تقنية المعلومات.

وخـــلال الـــسنوات العـــشر الماضية حقق المعهد العديد من الإنجازات كما حقق نمواً مضطرداص في إيراداته حيث تجاوزت إيرادات المعهد 27 مليون ريال للسنة المالية 2007م.

ويعتبـــر معهـــد البحوث والاستشارات حالياً مركزاً رائداً في البحث والاستشارات على مـــستوى جامعات المملكة ويهدف إلى ان يكون أحد الخيارات الأساسية والاستراتيجية في مجال تقديم الاستشارات والأبحاث على المستوى الإقليمي.

العقـــبات فـــي تفعـــيل دور الجامعات مع المؤسسات الوسيطة ورجال الأعمال في دعم وتطوير البحث العلمي:

يعتـــرض تفعـــيل دور الجامعـــات مـــع المؤسسات الوسيطة ورجال الأعمل العديد من المعوقات:

1- ضـــعف جهـــود الغـــرف التجارية والصناعية والزراعية في تنمية التعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث العلمية والمؤسسات الوسيطة ورجال الأعمال .

2- قلة قنوات الاتصال بين المؤسسات الوسيطة والجهات الداعمة والمؤسسات العلمية البحثية.

3- بعـــد الجامعـــات ومراكز البحوث والاقسام المتخصصة عن مشاكل واحتياجات القطاعات الانتاجية وحاجاتها الى التطور .

4- قلة الاعتماد وانخفاض الاتفاق على الدراسات العلمية والتطوير للمنشآت العلمية.

5- وجود فجوة بين قطاعات التصنيع والانتاج ومؤسسات البحث العلمي.

6- غـياب التنـسيق والتعاون بين المشاريع الصناعية والإنتاجية المتشابهة في مجال صناعي واحد.

وختاماً: نود أن نؤكد على أهمية نشر وتدعيم ثقافة البحث العلمي في المجتمعات العربية ونـتأكد مـن اسـتدماج قـيمة التفكير الناقد والفكر المبدع في جميع مؤسسات التربية، ذلك أن الجامعـات ومراكز البحوث تعمل ضمن بيئة ثقافية واجتماعية تساعدها على تحقيق أهدافها أو تشكل عقبات في طريقها.

كمـا نـود ان نشير إلى أهمية التكامل بين البدان العربية فيما يختص بتبادل الخبرات البحثـية وإنجـاز مـشاريع بحثية مشتركة تخدم المصالح المشتركة وتواجه المشكلات وتنمي القدرات في الجانبين النظري والميداني من خلال الجمعيات العلمية وبرامج تحت رعاية وتنظيم لجان منبثقة عن جامعة الدول العربية.

إن مجتمعاتنا العربية تتضمن خبرات ومهارات متميزة تحتاج إلى رعاية وتوحيد للجهود كمـا تـتطلب التنظـيم والتكامل لتقدم للعالم أجمع الصورة الحضارية المشرقة للعالمين العربي والإسـلامي فتستكمل ما قدمه الرواد الأوائل من العلماء والمفكرين العرب والمسلمين في شتى مجالات العلوم والمعارف.

قائمة المراجع:

- ميـثاء الشامـسي (2004):أهمية البحوث من منظور الخطط التنموية. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- أميـر تركمانـي (2006): دور المؤسسات الوسيطة والداعمة المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقني دمشق.
- ذوقان عبيدات وآخرون (2005): البحث العلمي.عمان: دار الفكر.
- رشدي طعمية ومحمد البندري(2004): التعليم الجامعي. القاهرة: دار الفكر.
- محمد الحضري (1991): جامعاتنا في خدمة المجتمع . القاهرة:رابطة الأدب الحديث.
- Mouly, G. (1978): Educational Research: The Art and Science of Investigation. Boston: Allyn and Bacon.

- Kerlinger, F. (1990): Foundations of Behavioral Research. New York: Holt, Rinehart and Winston.
- Zickar, M. (2004): An Analysis Industrial-organizational Psychologys Indifference to Labor Union in United States. .Human Relations, 57 ,pp.145-167.
- Crystal, D. (1994): The Cambrige Encyclopedia. New York: Cambridge University Press.